

تحدي الاشراف

جيمس د. وولفسون
رئيس مجموعة البنك الدولي
كلمة موجهة الى مجلس محافظي البنك الدولي
23 سبتمبر، 1997

يسرني للغاية أن أرحب بكم الى هذه الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. كما يسرني أن أكون في هونغ كونغ. هذه المدينة الجميلة التي تعج بالنشاط والتي زرتها بانتظام على مدى أربعين سنة، تعتبر مثالا على الانفتاح والحيوية والتفاؤل الذي يسود معظم قارة آسيا اليوم. كذلك حال اجتماعنا هنا في مركز المؤتمرات الرائع هذا حيث أعد كل شيء على أكمل وجه. وأود أن أعرب عن شكري لمضيفينا، حكومة الصين والسلطات هنا في هونغ كونغ. ولا يمكن تصور لطف أكبر مما أحاطونا به أو كرم أكبر مما حبونا به ولا كفاءة أكبر مما أبدوا. ونحن نتطلع الى تحقيقكم المزيد من التقدم.

لقد كان نجاح الصين باهرا حقا. فقبل أقل من جيل واحد، كان ثمانية من كل عشرة صينيين يكسبون لكسب أرزاقهم عن طريق فلاحه الأرض مقابل أقل من دولار واحد في اليوم للفرد. ولم يكن واحد من كل ثلاثة بالغين يستطيع القراءة أو الكتابة. ومنذ ذلك الحين، تم انتشار أكثر من 200 مليون شخص من برائن الفقر المدقع وهبطت نسبة الأمية الى أقل من واحد من بين كل عشرة أشخاص. ان الصين هي أكبر بلد مقترض من البنك، وهي واحدة من أهم الدول المساهمة فيه، وتضم أكثر من ربع المتعاملين الذين نخدمهم، ويسرني أن الشراكة بيننا مستمرة في التوطد.

هذه هي المرة الثالثة التي أتحدث فيها أمامكم بصفتي رئيسا لمجموعة البنك الدولي - والمرة الثالثة التي تتاح لي فيها الفرصة لأعرب عن عميق امتناني لصديقي ميشيل كمديسو الذي كان

تعاونه معي على مدى فترة العامين والنصف الماضية بالغ القيمة بالنسبة لي. ولقد ازداد التعاون بيننا وثوقا وما زلت أستفيد من خبرته العظيمة وحكمه السديد على الأمور.

منذ البداية، كانت احدى أولوياتي هي جس نبض عملية التنمية بصورة مباشرة. لقد زرت حتى الآن حوالي ستين بلدا. واجتمعت مع مسؤولين حكوميين وبرلمانيين وشخصيات من القطاع الخاص. وتحدثت مع المسؤولين في منظمات غير حكومية (أهلية) وطنية ودولية بشأن موضوعات تراوحت بين قضايا المرأة والبيئة، وبين الشؤون الصحية وأثر اصلاح الاقتصاد الكلي.

أينما أذهب، لا يزال يذهلني الناس الذين نخدمهم - قوتهم وطاقتهم وعملهم - حتى في ظل أشد الأوضاع سوءا. يذهلني مئات الآلاف من الأشخاص المحرومين بسبب الحرب، وملايين الأطفال الذين لا أسر لهم والذين حكم عليهم بالعيش في الشوارع، والعجزة المحرومون من أي نوع من المساندة الاجتماعية، ومحنة أشد الناس فقرا.

اليوم، يبلغ عدد المتعاملين الذين نخدمهم 47 بلون شخص في أكثر من 100 بلدا. يعيش ثلاثة بلايين من هؤلاء على أقل من دولارين في اليوم للفرد. ويعيش بلايون وثلاثمائة ألف على أقل من دولار واحد في اليوم للفرد. ويتصور مائة مليون شخص جوعا كل يوم. ولا تتاح أبدا لمائة وخمسين مليونا حتى فرصة الذهاب الى المدرسة.

ولكن سواء أكانوا يعيشون في السهول أم في الوديان، وسواء أكانوا يعيشون في الأحياء الفقيرة في المدن أم في القرى المعزولة، وسواء أكانوا يتحدثون اللغة الهندية أم السواحيلية أم الأوزبكية، فان هناك قاسما مشتركا بينهم: انهم لا يريدون احسانا. بل يريدون فرصة. انهم لا يريدون حلولا تفرض من الخارج. بل يريدون فرصة للبناء من الداخل. انهم لا يريدون ثقافتي أو ثقافتكم. بل يريدون ثقافتهم. انهم يريدون مستقبلا يثريه ارث ماضيهم.

لقد تعلمت أن الناس متشابهون أينما كانوا - هنا في هذه القاعة وفي كل أنحاء العالم. اننا جميعا نريد أفضل الأشياء لأطفالنا ولأسرنا. واننا جميعا نريد السلام والأمن الاقتصادي والمادي. واننا جميعا نريد العيش في مجتمع مساند لنا. اننا جميعا نريد الكرامة الشخصية.

لقد انتضح ذلك لي بصورة جلية قبل ستة أشهر عندما زرت مشروعا ضخما لامداد المياه والصرف الصحي يسانده البنك في " مدن الأكواخ " في البرازيل. هذا المشروع الذي حقق الآن الاكتفاء الذاتي، يجمع فيما بين المجتمع المحلي والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

تجولت مع مضيبي، نائب حاكم ولاية ريو، من كوخ الى كوخ، متحدثا مع النساء اللاتي يعيشن هناك واللاتي اعتدن حمل المياه على أكتافهن من سفح التل الى مساكنهن على قمته. وقد اطلعني واحدة بعد الأخرى بفخر واعتزاز على تركيبات المياه الجارية واستخدمن سيفونات المراحيض وذكرن لي كيف أن المشروع قد غير حياتهن.

وأثناء تجوالي، جاءني عدد أكبر من النساء عارضات عليّ قطعا من الورق تبين الرسوم والايصالات قيمتها بضعة ريبالات شهريا. راقبت واستمعت الى هذا الى أن قال لي نائب الحاكم " ما يطلعنك عليه يا جيم هو أنه للمرة الأولى في حياتهن ظهر اسمهن وعنوانهن على اشعار رسمي. هذه هي المرة الأولى التي تم فيها الاعتراف رسميا بوجودهن. هذه هي المرة الأولى التي أشركن فيها في المجتمع. بهذا الايصال يمكنهن الحصول على انتمانات لشراء سلع، بهذا الايصال نلن الاعتراف والأمل ".

وأثناء نزولي من مدينة الأكواخ هذه الى سفح التل، أدركت أن هذا هو التحدي الذي تدور حوله عملية التنمية برمتها - الاشراك. اشراك الناس في المجتمع، الناس الذين لم يكونوا من قبل جزءا منه. ولهذا السبب توجد مجموعة البنك الدولي. ولهذا السبب نوجد جميعا هنا اليوم. للمساعدة على جعل هذا الشيء يتحقق للناس.

حالة التنمية في عام 1997

أين نحن من حيث " جعل هذا الشيء يتحقق " في عام 1997؟ من جوانب عديدة، يعتبر هذا الوقت أفضل الأوقات بالنسبة للبلدان النامية: فقد نما الانتاج في العام الماضي بنسبة 5.6 في المائة - وهو أعلى معدل في غضون عشرين عاما. وتجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر 100 بليون دولار - وهو أكبر رقم على الاطلاق؛ والآن يبلغ مجموع تدفقات رؤوس الأموال الخاصة

245 بليون دولار - أي خمسة أمثال المساعدات الانمائية الرسمية. ومن المتوقع أن تتمتع البلدان النامية بنمو قوي مستمر على مدى السنوات العشر القادمة.

المؤشرات الاجتماعية أيضا آخذة في التحسن. فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع في الأربعين سنة الماضية بأكثر مما ارتفع في الأربعة آلاف سنة السابقة لها. والحرية آخذة في الازدهار. فاليوم يستخدم بلدان اثنان تقريبا من بين كل ثلاثة بلدان الانتخابات العامة المفتوحة لاختيار الزعامات الوطنية، ويعيش خمسة بلايين شخص في ظل نظام اقتصاد السوق، مقابل بليون واحد، قبل عشرة أعوام.

هناك أيضا أنباء سارة كثيرة على مستوى المناطق: فبرامج الإصلاح في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى ما زالت تبرز تقدما، وتبدو الآن آفاق الانضمام الى الاتحاد الأوروبي مشرقة بالنسبة لعدة بلدان في المنطقة. هناك أيضا تقدم حقيقي في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء مع تولي زعامات جديدة وتطبيق سياسات اقتصادية أفضل. وقد نما إجمالي الناتج المحلي بنسبة 45 في المائة في عام 1996، مقابل 2 في المائة قبل عامين.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورغم المشاكل السياسية، يستمر بذل الجهود لتعزيز التجارة والاستثمار في المنطقة، وتحسين القدرة على المنافسة، وتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية. وفي منطقة أمريكا اللاتينية - خرجت بلدانها من أزمة البيزو المكسيكي، مع احتفاظها بكل المكاسب التي حققتها من قبل في مكافحة التضخم الشديد.

وفي منطقة شرق آسيا، لا نزال نتوقع أن يكون النمو على المدى الطويل وتخفيض أعداد الفقراء قويين، على الرغم من الاضطرابات التي شهدتها الأسواق المالية في الآونة الأخيرة. وفي منطقة جنوب آسيا، موطن 35 في المائة من فقراء البلدان النامية، اقتربت معدلات النمو في السنوات العديدة الماضية من نسبة 6 في المائة.

محصلة كل ذلك تدعو الى الاحتفال - ولكن هناك أيضا الكثير الذي يبعث على الأسى. أجل ان الكأس نصف مملآن، ولكنه نصف فارغ. فهناك عدد كبير جدا من الناس الذين لا ينعمون بثمار النجاح.

• هنا في منطقة جنوب شرق آسيا، ورغم ” المعجزة “، حيث مظاهر عدم المساواة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية وبين ذوي المهارات وغير ذوي المهارات آخذة في الانتشار على نطاق أوسع.

• وفي بلدان الاتحاد السوفيتي السابق، حيث أصبح المسنون والعاطلون أكثر عرضة للمعاناة وسط الاضطرابات التي أحدثتها عملية التحول من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق.

• وفي بعض أجزاء منطقة أمريكا اللاتينية، حيث تؤدي مشاكل ملكية الأراضي والجريمة والعنف المرتبط بالمخدرات وعدم تكافؤ فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية ووجود فروق هائلة في الدخل الى اعاقه التقدم وتهديد الاستقرار.

• وفي كثير من أشد بلدان العالم فقرا، حيث لا يزال النمو السكاني يسبق النمو الاقتصادي ويؤدي الى تدهور مستويات المعيشة.

والمأساة الأعماق هي أن الكأس يكاد يكون فارغا تماما لعدد أكبر من اللازم من الناس. حقا ان هذا الوقت هو أسوأ الأوقات بالنسبة لعدد أكبر من اللازم من الناس، نتيجة استمرار الفروق الهائلة فيما بين و داخل البلدان المختلفة.

في عدد أكبر من اللازم من البلدان، يحصل أفقر 10 في المائة من السكان على أقل من 1 في المائة من الدخل، بينما يتمتع أغنى 20 في المائة من السكان بأكثر من نصف الدخل. وفي عدد أكبر من اللازم من البلدان، لا يزال احتمال التحاق البنات بالمدارس أقل من نصف احتمال التحاق الأولاد. وفي عدد أكبر من اللازم من البلدان، يصاب الأطفال بأضرار منذ ولادتهم بسبب سوء التغذية، وعدم كفاية الرعاية الصحية، وانعدام أو قلة امكانية الاستفادة من برامج تنمية الطفولة المبكرة. وفي عدد أكبر من اللازم من البلدان، تواجه الأقليات العرقية التمييز وتخشى على حياتها من الأغلبية العرقية.

ان ما نشهده في عالمنا اليوم هو مأساة الاستبعاد.

التحدي المقبل

ينبغي أن يكون هدفنا هو تخفيض هذه الفوارق فيما بين البلدان وداخلها، وادخال عدد متزايد من الناس في التيار الاقتصادي العام، وتشجيع وتعزيز الحصول المتكافئ على منافع التنمية بغض النظر عن الجنسية أو العنصر أو الجنس. ان هذا التحدي - أي تحدي الاشراف - هو التحدي الانمائي الرئيسي في عصرنا هذا.

أنا وأنتم وكلنا جميعا في هذه القاعة - أي المحظوظون في البلدان الصناعية والبلدان النامية - بوسعنا أن نختار تجاهل هذا التحدي. بوسعنا أن نركز فقط على قصص النجاح. بوسعنا أن نتعاش مع بضع جرائم إضافية، وبضع حروب أخرى، وهواء أوسخ قليلا. بوسعنا أن نعزل أنفسنا عن قطاعات كاملة من سكان العالم الذين تعتبر الأزمة بالنسبة لهم أمرا حقيقيا ويوميا، ولكنها بالنسبة لسائرنا لا تكاد تكون مرئية.

ولكن علينا أن ندرك أننا نعيش مع قنبلة زمنية، وأنا ما لم نتصرف الآن فقد تنفجر في وجوه أطفالنا.

وإذا لم نتصرف، فان مظاهر عدم المساواة ستزيد في غضون ثلاثين سنة. فمع نمو السكان بمعدل 80 مليون نسمة سنويا، يمكن بدلا من وجود 3 بلايين شخص يعيشون على أقل من دولارين للفرد يوميا أن يصبح هذا العدد حوالي 5 بلايين. وفي غضون ثلاثين سنة، ستزداد نوعية بيئتنا سوءا. فبدلا من نسبة 4 في المائة من الغابات المدارية التي فقدت منذ انعقاد مؤتمر ريو، يمكن أن تصبح النسبة 24 في المائة.

وفي غضون ثلاثين سنة، يمكن أن يزيد عدد الحروب والصراعات. اننا نعيش بالفعل في عالم شهد في العام الماضي وحده ستة وعشرين حربا بين الدول و23 مليون لاجئ. ولا يحتاج المرء لأن يمضي وقتا طويلا في البوسنة أو غزة أو منطقة البحيرات في أفريقيا ليعرف أنه بدون الأمل الاقتصادي لن نحقق السلام، وبدون المساواة والانصاف، لن نحقق الاستقرار العالمي. وبدون احساس أفضل بالعدالة الاجتماعية، لن تكون مدننا آمنة ولن تكون مجتمعاتنا مستقرة. وبدون الاشراف، سيحكم على عدد كبير جدا منا بالعيش معزولين ومسلحين وخائفين.

وسواء نظرنا الى هذا التحدي من منظور اجتماعي أو اقتصادي أو أخلاقي، فليس بوسعنا أن نتجاهله. فليس هناك عالمان، بل عالم واحد. اننا نتنفس نفس الهواء. ونتسبب في تدهور نفس البيئة. ونتشاطر نفس النظام المالي. ونعاني من نفس المشاكل الصحية. ان مرض الايدز مشكلة لا تتوقف عند الحدود. ان الجريمة لا تتوقف عند الحدود. ان المخدرات لا تتوقف عند الحدود. ان الارهاب والحروب والمجاعة لا تتوقف عند الحدود.

وان العوامل الاقتصادية تحدث تغييرا جذريا في العلاقات بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة. فعلى مدى الخمسة والعشرين عاما القادمة، يحتمل أن يؤدي النمو في الصين والهند واندونيسيا والبرازيل وروسيا الى اعادة رسم خريطة العالم الاقتصادية، مع تضاعف حصة اقتصادات البلدان النامية والبلدان السائرة على طريق التحول الى نظام اقتصاد السوق من الانتاج العالمي. واليوم، تمثل هذه البلدان نسبة 50 في المائة من سكان العالم ولكنها تمثل نسبة 8 في المائة فقط من اجمالي الناتج المحلي العالمي. وتبلغ حصتها في التجارة العالمية ربع حصة الاتحاد الأوروبي، ولكن بحلول عام 2020، قد تصبح حصتها من التجارة العالمية أكبر بنسبة 50 في المائة من حصة أوروبا.

اننا نتشاطر نفس العالم ونشترك في مواجهة نفس التحدي. ان الحرب ضد الفقر هي الحرب من أجل تحقيق السلام والأمن والنمو لنا جميعا.

كيف انن نمضي قدما؟ اننا نعلم ما يلي: لم ينجح أي بلد في تخفيض أعداد الفقراء، دون تحقيق نمو اقتصادي مستمر. والبلدان التي حققت أعظم نجاح - شاملة، بكل وضوح، عددا كبيرا من بلدان منطقة شرق آسيا - استثمرت أيضا موارد هائلة في شعوبها، وأرست أساسيات السياسات السليمة، ولم تميز ضد قطاعاتها الريفية. وكانت النتائج رائعة: تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال الخاصة، ونمو سريع، وانخفاض كبير في أعداد الفقراء.

ان الرسالة الموجهة للبلدان المختلفة واضحة: علموا شعوبكم، واطمنوا سلامة صحتهم، وامنحهم حق التعبير عن آرائهم وامنحهم العدالة، وأنظمة مالية تؤدي عملها، وسياسات اقتصادية سليمة، وسوف يتجاوبون وسوف يدخرون وسوف يجتذبون الاستثمارات، المحلية والأجنبية، اللازمة لرفع مستويات معيشتهم وتغذية عملية التنمية.

ولكن رسالة أخرى بدأت تبرز من ثنايا التطورات التي حدثت في الآونة الأخيرة. لقد رأينا في الأشهر الأخيرة كيف أن الأسواق المالية تطالب بالافصاح عن المزيد من المعلومات، وكيف أنها تصدر أحكاما سريعة على نوعية واستمرارية السياسات الحكومية بالاستناد الى هذه المعلومات. لقد رأينا أنه بدون التنظيم السليم والاشراف الجيد، يمكن أن يضطرب النظام المالي، مع معاناة الفقراء من أشد الأضرار. لقد رأينا كيف يزدهر الفساد في الظلام، وكيف يمنع تحقيق النمو والعدالة الاجتماعية، وكيف يخلق أساس عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

لا بد من أن ندرك هذه الصلة بين حسن الأداء الاقتصادي ووجود نظام مفتوح لممارسة السلطة والادارة. وبغض النظر عن الأنظمة السياسية، يجب أن تخرج القرارات العامة الى النور وأن تخضع للتمحيص الشعبي. ليس لمجرد ارضاء الأسواق، ولكن لبناء الاتفاق الاجتماعي العريض في الآراء الذي بدونه ستفشل في نهاية المطاف حتى أفضل الاستراتيجيات الاقتصادية تخطيطا.

مجتمع التنمية

كيف يمكن لنا في مجتمع التنمية الأشمل أن نحقق أكبر قدر من الفعالية في المساعدة على تنفيذ المهمة الهائلة المقبلة؟

من الواضح أن نطاق التحدي أعظم من أن يتصدى له أي واحد منا بمفرده. كما أننا لن ننجز العمل المطلوب اذا سعينا الى أهداف متضاربة أو اصلنا منافسات كان يجب أن تكون قد دفنت منذ وقت طويل. ان تبادل الالهانات بين المجتمع المدني والمؤسسات الانمائية المتعددة الأطراف يجب أن يتوقف. يجب علينا أن نشجع النقد. ولكن يجب علينا أن ندرك أيضا أننا نتشاطر هدفا مشتركا وأننا نحتاج الى بعضنا البعض.

وأنا مقتنع بأن الشراكة يجب أن تكون حجر الزاوية لجهودنا وأنها يجب أن تستند الى أربعة أعمدة.

أولا، وقبل كل شيء، يجب أن تكون حكومات وشعوب البلدان النامية في موقع السيطرة - تمارس حق الاختيار وتحدد أهدافها لأنفسها. ان التنمية تتطلب قدرا هائلا من الارادة السياسية

المستمرة مما لا يسمح بفرضها من الخارج. ولذلك لا يمكن أن تكون مدفوعة من الجهات والبلدان المانحة.

ولكن ما يمكننا كمجتمع تنمية أن نفعل هو مساعدة البلدان - بتقديم التمويل، نعم؛ ولكن الأهم منه بتقديم المعارف والدروس المستفادة بشأن التحديات وكيفية التصدي لها.

ويجب علينا أن نتعلم اطلاق السراح. يجب علينا أن نسلّم بأن المشروعات التي نمولها ليست مشروعات الجهات والبلدان المانحة أو مشروعات البنك الدولي - بل هي مشروعات كوستاريكا أو مشروعات بنغلاديش أو مشروعات الصين. ويجب أن يمتلك أصحاب المصلحة المحليون مشروعات وبرامج التنمية ملكية كاملة حتى تنجح. ويجب علينا أن ننصت الى أصحاب المصلحة هؤلاء.

ثانياً، يجب أن تكون شراكاتنا اشراكية - أي أن تشترك فيها الهيئات الثنائية والمتعددة الأطراف والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات الاقليمية ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات العمالية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوقفية والقطاع الخاص. ومع قيام كل منا بدور يتمشى مع قوته النسبية، يمكننا زيادة أثر جهود التنمية برمتها.

ثالثاً، يجب أن نعرض مساعدتنا على كافة البلدان التي تحتاج اليها، ولكن يجب أن نتوخى الانتقائية في كيفية استخدام مواردنا. فلا مفر من مواجهة الحقيقة التي لا سبيل الى انكارها: سيتم انتشار عدد أكبر من الناس من براثن الفقر اذا ركزنا مساعداتنا على البلدان التي تتبع سياسات جيدة أكثر مما لو خصصنا هذه المساعدات بغض النظر عن السياسات المتبعة. وتؤكد الدراسات التي أجريت في الآونة الأخيرة ما كنا نعرفه بالفعل بالبديهية - وهو أن المساعدات الانمائية تحسّن أفاق النمو والأوضاع الاجتماعية في وجود بيئة سياسات حسنة؛ ولكنها يمكن بالفعل في وجود بيئة سياسات سيئة أن تعيق النمو، عن طريق تخفيض الحاجة الى التغيير وخلق حالة من الاعتماد.

وأريد أن أكون واضحاً تماماً بشأن هذه النقطة. انني لا أناصر نظرية داروينية للتنمية، بحيث ننبد غير الصالح على جانب الطريق. بل العكس تماماً. ان هدفنا هو مساعدة الصالح، ومساعدة غير الصالح على أن يصبح صالحاً. المسألة كلها تتعلق بالاشراك.

في أفريقيا، على سبيل المثال، يستحق جيل جديد من الزعماء أقوى مساندة يمكن أن نقدمها لهم وهم يتخذون القرارات الصعبة؛ ان لديهم احتياجات هائلة ولديهم قدرة متزايدة على حسن استخدام الموارد المالية المقدمة من الجهات والبلدان المانحة لتلبية هذه الاحتياجات. ويجب أن نساندهم. ان هذه ضرورة اقتصادية وواجب أخلاقي.

غير أنه حيثما لا يمكن أن تكون المعونة فعالة بسبب وجود سياسات سيئة، أو فساد، أو ضعف في نظام وممارسة السلطة والادارة، علينا التفكير في طرق جديدة لمساعدة الناس. ليست مناهج المساعدات الفنية التي قدمت في الماضي والتي اعتمدت أكثر من اللازم على الاستشاريين الأجانب. ولكن مساعدة البلدان على مساعدة أنفسها: ببناء قدراتها الخاصة على تصميم وتنفيذ عملية تتميتها الذاتية.

وأخيرا، يجب علينا جميعا في مجتمع التنمية أن نلقي نظرة جديدة على استراتيجياتنا.

اننا نحتاج الى تلك الففرة النوعية التي ستنح لنا احداث تأثير حقيقي على الفقر. يجب علينا أن نتسامى، وأن نتجاوز بتفكيرنا المشروعات الفردية التي تمولها الجهات والبلدان المانحة الى الاستراتيجيات الوطنية الأكبر التي تنصدها البلدان المعنية، وأن نتجاوز هذه الاستراتيجيات الى الاستراتيجيات الاقليمية والاصلاح النظامي.

اننا نحتاج الى مناهج يمكن تكرارها وتكييفها حسب الظروف المحلية. ليس مشروعا زراعي واحد هنا، أو مجموعة واحدة من المدارس هناك. وانما استراتيجيات قطرية ريفية وتعليمية يمكنها أن تساعد مناطق العالم الريفية أمثال ولايتي واهاك وشياباس مثلما تساعد مدنه كمدينة مكسيكو.

اننا نحتاج الى الضرب بشدة على مجالات التركيز الرئيسية من أجل التغيير - البنية الأساسية الكافية في المجالات الرئيسية، والتنمية الاجتماعية والبشرية، والتنمية الريفية والبيئية، وتنمية القطاع المالي والقطاع الخاص.

ويتعين علينا أن نتذكر أن تعليم البنات، ومساندة الفرص المتاحة للنساء - الرعاية الصحية والتعليم والعمل - هما عاملان بالغا الأهمية في تحقيق التنمية المتوازنة.

في سياق النضال من أجل تحقيق الاشراف، تكون محصلة كل ذلك تغيير الهدف الرئيسي لمجتمع التنمية. يجب أن نفكر في النتائج - في كيفية تحقيق أكبر عائد انمائي من مواردنا الشحيحة. يجب أن نفكر في الاستمرارية - في كيفية تحقيق أثر انمائي دائم. يجب أن نفكر في المساواة و الانصاف - في كيفية اشراك المحرومين. يجب ألا نركز على المشروعات السهلة، وإنما على المشروعات الصعبة - في شمال شرق البرازيل، وفي سهل الغانج في الهند، وفي القرن الأفريقي. نعم ان المشروعات هناك ستكون محفوفة بمخاطر أكبر، ولكن النجاح سيكون أثمن كثيرا من حيث اشراك عدد أكبر من الناس في منافع التنمية - واعطاء عدد أكبر من الناس الفرصة في التمتع بحياة أفضل.

استجابة مجموعة البنك الدولي

كيف تتصدى مجموعة البنك الدولي لتحدي الاشراف؟

في العام الماضي، قلت ان مجموعة البنك تحتاج اذا أرادت أن تكون أكثر فعالية الى أن تتغير - الى أن تزداد اقترابا من الاحتياجات الحقيقية للمتعاملين الذين نخدمهم، الى أن تركز على النوعية، والى أن تكون أكثر استعدادا لتحمل مسؤولية نتائج عملنا. وهذا العام، أريد أن أقول لكم ان ذلك بدأ يحدث. ان البنك لا يتغير فحسب، وإنما أصبحت الحاجة الى التغيير مسألة مقبولة تماما.

أنا أعلم - وأنتم تعلمون - أن البنك حاول أن يتغير من قبل. ولكن لم يكن هناك أبدا مثل هذا المستوى من الالتزام والاجماع. اننا نبني على أساس بيان الرسالة الذي صاغه بوضوح سلفي لويس بريستون الذي حالت وفاته المفاجئة دون أن ينفذ خطته.

في وقت سابق من هذا العام، شرعنا في تنفيذ برنامج عمل - اسمه الميثاق الاستراتيجي - لتجديد قيمنا والتزامنا بعملية التنمية، ولتحسين فعالية البنك.

انني أعتقد أن الميثاق وثيقة تاريخية. ليس لأن هناك اتفاقا على كل فقرة في الوثيقة، ولكن لأن الموظفين وجهاز الادارة والبلدان المساهمة - بتأييد رائع من المديرين التنفيذيين - متحدون الآن بشأن اتجاه المؤسسة في المستقبل.

ومع أنه لا يزال أمامنا طريق طويل، ومع أن التغيير مؤلم - ومع أن بعض الأشخاص يشعرون بلا ريب بذلك الألم - فقد قطع التنفيذ شوطا جيدا.

انني أعتقد حقا أن بوسعنا أن ننجح هذه المرة. وسوف ننجح بفضل موظفينا الرائعين والمخلصين حقا. ولا أعتقد أنه يوجد فريق تنمية أفضل من هذا أو أكثر خبرة في مكافحة الفقر.

ولكن الميثاق لا يتعلق أساسا بمنظمتنا وبالتغيير الداخلي، بل يتعلق *بالمعاملين* الذين نخدمهم وبتلبية احتياجاتهم بطريقة أكثر فعالية. ولكي أمضي بهذا الى أبعد من العبارات المنمقة، لقد اتخذنا خطوات جريئة لنقل المسؤوليات المركزية الى الميدان. وبحلول نهاية هذا الشهر، سيكون 18 مديرا قطريا - لديهم سلطة اتخاذ القرارات - من بين 48 مديرا قطريا قد انتقلوا الى مواقع في البلدان التي يخدمونها - وذلك مقابل ثلاثة فقط في العام الماضي.

لقد قصرنا فترات الاستجابة وأدخلنا أدوات اقراضية جديدة مثل القروض المقومة بعملة واحدة والقروض المقدمة لمشروعات مبتكرة وتبلغ قيمة كل منها 5 ملايين دولار أو أقل ويمكن تنفيذها بسرعة.

وبالتعاون مع ميشيل كامديسو وزملائنا في صندوق النقد الدولي - ومع شركاء آخرين كثيرين - أعدنا برامج قيمتها حوالي 5 بلايين دولار لتخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لستة من هذه البلدان في اطار مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وليس هذا انجازا سيئا بالنسبة لجهد لم يكن حتى اسمه قد عرف قبل ثمانية عشر شهرا. ونحن نتحرك بسرعة لمساعدة مجموعة أخرى من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ان البنك الجديد ملتزم *بالنوعية*.

فقد عينا فرق ادارة قطرية مجددة - حيث تم اختيار 150 مديرا جديدا على مدى الأشهر الستة الماضية - وأدخلت برامج قوية لتدريب جميع الموظفين وتنمية مهاراتهم المهنية. كما أجرت مؤسسة التمويل الدولية تغييرات كبيرة في جهاز الادارة وبدأت تتقلل المسؤوليات المركزية الى الميدان.

وحسباً نوعية حافظة مشروعاتنا، ونتيجة لذلك بلغت مدفوعات قروضنا مستوى قياسياً قدره 20 بليون دولار في العام الماضي.

ويتم تحسين نوعية كافة عملنا بالتقدم الذي أحرزناه نحو التحول الى " بنك معارف ". وقد أنشأنا شبكات لتشاطر المعارف بين كافة المناطق وكافة قطاعات التنمية الرئيسية. ويقوم معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك بدور قيادي في هذا المجال. فقد تمكن المعهد، بالتعاون مع الحكومة الكندية وجهات راعية كثيرة أخرى، من أن يجمع في تورنتو في شهر يونيو الماضي مشاركين من أكثر من 100 بلد لحضور أول مؤتمر عالمي للمعارف.

ان هدفي هو جعل البنك الدولي أول مكان يلجأ اليه الناس حين يحتاجون الى معلومات عن التنمية. وبحلول عام 2000، سنكون قد أنشأنا شبكة اتصالات عالمية بوصلات كمبيوتر وامكانيات عقد المؤتمرات التلفزيونية وتنظيم فصول دراسية تفاعلية تتيح للمتعاملين الذين نخدمهم في كافة أنحاء العالم امكانية كاملة في الوصول الى قواعد معلومات البنك - مما يعني نهاية الحدود الجغرافية كما كنا نعرفها في البنك.

اننا نشجع أيضاً زيادة درجة المساءلة في كافة وحدات مجموعة البنك:

فقد أنشأنا لوحة تسجيلية مؤسسية لقياس أدائنا. ونتابع عن كثب مدى التقيد بسياساتنا ونواصل العمل من أجل تحسين عملية التفتيش عن طريق جعلها أكثر شفافية وفعالية. وقد شرعنا في وضع سياسات جديدة لشؤون الموظفين تربط أداء الموظفين صراحة بالرواتب والترقيات.

كما أننا نشدد على المساءلة في الحوار مع المتعاملين معنا. وقد شددت في العام الماضي على أهمية التصدي لسرطان الفساد. ومنذ ذلك الحين، أصدرنا ارشادات للموظفين بشأن كيفية مواجهة الفساد والتأكد من أن عملياتنا واجراءاتنا تقي بأعلى معايير الشفافية والنزاهة. كما شرعنا في العمل مع أول مجموعة تضم ستة من البلدان الأعضاء لوضع برامج لمكافحة الفساد.

ان موقفي الأساسي من الفساد بسيط: اذا لم تكن حكومة البلد المعني مستعدة لاتخاذ اجراءات على الرغم من أن الفساد يقوض أهداف البلد الانمائية، فانه يتعين اذن على مجموعة البنك أن تحد من

مستوى مساندتها لذلك البلد. ان الفساد بطبيعته استبعادي، فهو يعزز مصالح القلة على حساب مصالح الكثرة. ويجب علينا أن نحاربه حيثما وجدناه.

ولكن العامل الرئيسي في التصدي لتحدي الاشرار هو التأكد ليس من أننا نتصرف بطريقة سليمة فحسب وانما أيضا من أننا نتصرف التصرفات السليمة. لقد ذكرت في موضع سابق مجالات التركيز الاستراتيجية من أجل التغيير. دعوني أتحدث قليلا عما نفعله في كل مجال من هذا المجالات؟

التنمية البشرية والاجتماعية. لقد بدأنا ندرج القضايا الاجتماعية - بما فيها مساندة الدور الهام للثقافة المحلية الوطنية - كجزء عادي من استراتيجياتنا الخاصة بالمساعدة القطرية، حتى يمكننا أن نصل بصورة أفضل الى الأقليات العرقية، والأسر التي تتأسسها النساء، والفئات المستبعدة الأخرى.

ونشارك في برامج تصميمها المجتمعات المحلية لتلبية الاحتياجات الواسعة النطاق - مثل برنامج EDUCO للتعليم الأساسي في السلفادور وبرنامج التعليم الابتدائي في المناطق المحلية في الهند - ويتم تكرار هذه البرامج في بلدان أخرى.

وبدأنا نزيد مساندتنا لبناء القدرات - لا سيما البرنامج الشامل الذي بدأته البلدان الأفريقية في العام الماضي.

التنمية القابلة للاستمرار. في القطاع الريفي، الذي يضم أكثر من 70 في المائة من فقراء العالم، أنجزنا عملية إعادة تفكير رئيسية في استراتيجيتنا. وقد زاد الاقتراض الآن بعد عدة سنوات من الانخفاض، وهو يساند برامج ابتكارية مثل النهج الجديد لاصلاح نظام الأراضي في البرازيل الذي يستند الى قوى السوق.

كما نساند جهود البلدان المتعاملة معنا لمعالجة المشاكل البيئية البنية (أي المشاكل الملحة في المناطق الحضرية) - مثل مشاكل المياه النظيفة وعدم كفاية مرافق الصرف الصحي - التي كثيرا ما تهمل ولكنها بالغة الأهمية لنوعية حياة الفقراء اليومية.

ومن خلال صندوق البيئة العالمية ومبادرة الكربون العالمية وشراكة جديدة مع الصندوق العالمي للأحياء البرية لحماية غابات العالم، نواصل تعزيز تنفيذ جدول أعمال البيئة العالمية.

القطاع الخاص. اننا نستفيد من مجالات التعاون بين البنك ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وننسق أنشطتنا في اطار ” منفذ “ خدمات واحد مركز على خدمة المتعاملين معنا.

وفي كافة مؤسسات مجموعة البنك، نزيد عملنا بشأن الاصلاح التنظيمي والقانوني والقضائي بهدف خلق بيئات تجتذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية الخاصة. ونستخدم ضمانات البنك الدولي للانشاء والتعمير للمساعدة في مساندة تغييرات السياسات وتخفيف المخاطر، ونوسع الأدوات التي تستخدمها المؤسسة الدولية للتنمية لمساعدة البلدان الفقيرة على تنمية قطاعاتها الخاصة والتحول الى مشاركين كاملين في الاقتصاد العالمي.

وفي الوقت نفسه، تعمل مؤسسة التمويل الدولية في 110 بلدان وفي عدد أكبر من القطاعات، وتستخدم أدوات مالية أكثر مما استخدمت في أي وقت مضى. وقد شهد العام الماضي الموافقة على استثمارات جديدة قيمتها 67 بليون دولار في 276 مشروعاً. وبرنامج ” بسط مجال الوصول“ الذي تنفذه المؤسسة موجه نحو ثلاثة وثلاثين بلداً ومنطقة لم تحصل الا على قدر ضئيل من استثمارات القطاع الخاص. ومرة أخرى، الهدف واضح: وهو ادخال مزيد من الاقتصادات المهمشة في السوق العالمية.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تقوم أيضاً بدور نشط ومنتزائد. ففي العام الماضي، أصدرت عدداً قياسياً من عقود الضمان بلغ سبعين عقداً لمشروعات في خمسة وعشرين بلداً نامياً، بما فيها أحد عشر بلداً لم تعمل فيها الوكالة من قبل. ويسرني أن لجنة التنمية وافقت أمس على زيادة رأس مال الوكالة للسماح لها بمواصلة النمو.

القطاع المالي. تسلطت الأضواء بشدة على مجال التركيز هذا بسبب الأحداث التي شهدتها منطقة شرق آسيا. وهنا أيضاً، نزيد من حجم عملنا بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي وبنوك التنمية الإقليمية لسبب بسيط هو أنه عندما ينهار القطاع المالي فان الفقراء هم الذين يعانون أشد المعاناة.

فالفقراء هم الذين يدفعون أعلى الأسعار حين تجف منابع الاستثمارات وامكانية الحصول على الائتمانات، وحين يسرح العمال من أعمالهم، وحين تخفض الموازنات والخدمات لتغطية الخسائر.

ولكن النجاح في القطاع المالي يتطلب أكثر كثيرا من مجرد الاعلان عن سياسات جديدة أو برامج مالية تعد حين تحدث أزمة. ولهذا السبب نزيد من قدراتنا على اعادة هيكلة الأنظمة المصرفية والمالية - ليس للبلدان المتوسطة الدخل وحدها، وانما لتولي المهمة الأكبر المتمثلة في تنمية القطاع المالي في البلدان المنخفضة الدخل.

بالنسبة لهذه البلدان، موطن ثلاثة بلايين من أشد الناس فقرا في العالم، لا تزال المؤسسة الدولية للتنمية تمثل الأداة الرئيسية للتصدي لتحدي الاشراك. وسأعود اليكم في الوقت المناسب ساعيا للحصول على مساندتكم للعملية الثانية عشرة لاعادة تمويل موارد المؤسسة.

خاتمة

أعتقد أننا حققنا تقدما كبيرا في تنظيم أمورنا الداخلية استعدادا للتحديات التي تنتوي عليها الألفية الجديدة.

لقد كانت سنة 1997 سنة حافلة بالانجازات الهامة. ويجب أن ندفع هذه العملية الى الأمام. ويجب أن نتأكد من أننا سننفذ برنامج عمل السنة القادمة، ومن أننا سنقوي المشروعات الجاري اعدادها ونزيد الموارد المخصصة للخدمات المقدمة مباشرة للمتعاملين معنا. ويجب أن ننفذ نتائج عملية مراجعة فعالية التكاليف التي أنجزناها في الآونة الأخيرة.

ولكن الوقت قد حان أيضا للعودة الى الحلم. حلم التنمية الاشراكية.

اننا نقف عند لحظة فريدة في التاريخ، حيث أمامنا فرصة لتحويل ذلك الحلم الى حقيقة. اليوم لدينا اجماع لم يسبق له مثيل على السياسات التي يتعين تطبيقها لتحقيق نمو قابل للاستمرار ويؤدي الى تخفيض أعداد الفقراء. واليوم لدينا أدلة واضحة لا لبس فيها على الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان النامية والبلدان الصناعية. واليوم نواجه مستقبلا سيحكم فيه على أطفالنا بالعيش في

بيئة متدهورة وعالم أقل أمنا، ما لم نتصرف كما يجب. كل ما نحتاج اليه اليوم هو التصميم على التركيز على الغد والشجاعة اللازمة لأن نفعل ذلك الآن.

باعتبارنا مجتمع تنمية، نحن نواجه خيارا بالغ الأهمية.

يمكننا أن نواصل نظام ” العمل كالمعتاد“ بالتركيز على مشروع هنا أو مشروع هناك، وغالبا ما يعني ذلك الجري وراء منحى الفقر. ويمكننا أن نواصل إبرام اتفاقيات دولية ثم نتجاهلها. ويمكننا أن نواصل خوض معارك للدفاع عن مناطق النفوذ، متنافسين على المواقع المريحة أخلاقيا.

أو يمكننا أن نقرر أن نحدث فرقا.

ولكن لكي نفعل ذلك، علينا أن نتسامى بأبصارنا. وعلينا أن نقيم شراكات لتعظيم أثرنا واستخدامنا للموارد الشحيحة. وعلينا أن نزيد جهودنا وأن نركز بشدة على المجالات التي يمكن أن يحقق فيها عملنا أكبر أثر انمائي.

اننا في مجموعة البنك الدولي مستعدون لأن نقوم بدورنا. ولكن لا يمكننا أن ننجح وحدنا. فلن نحدث تأثيرا الا اذا عملنا معا. ولن نحقق تلك القفزة النوعية الا اذا غيرنا موقفنا تغييرا جماعيا. ولن نتمكن من تحقيق ذلك الا اذا شرعنا في قاعات الاجتماعات وداخل الوزارات والميادين العامة في مختلف أنحاء العالم في ادراك أننا لن نحقق الرخاء القابل للاستمرار في نهاية المطاف الا اذا حققنا الاشراف.

دعوني انتهي من حيث بدأت: في ” مدينة الأكواخ “ تلك في البرازيل: ما شاهدته على وجوه النساء هناك شاهدته أيضا على وجوه النساء في الهند وهن يطلعنني على دفاتر حسابات التوفير. وشاهدته على وجوه سكان الكهوف في المناطق الريفية في الصين الذين تقدم لهم أراض منتجة جديدة. وشاهدته على وجوه سكان القرى في أوغندا الذين تمكنوا للمرة الأولى من ارسال أطفالهم الى المدارس بفضل الأرباح الخاصة التي يمكنهم الآن تحقيقها من خلال مشروعات الارشاد الريفية.

ان النظرة التي شاهدها في أعين هؤلاء الناس ليست نظرة يأس. انها نظرة افتخار، نظرة اعتزاز بالنفس، نظرة شعور بالاشراك. هؤلاء أناس لديهم احساس بوجودهم، واحساس بتقاليدهم، واحساس بأسرهم. كل ما يحتاجون اليه هو اعطاؤهم فرصة.

وعلى كل واحد منا في هذه القاعة أن يتحمل مسؤولية شخصية عن ضمان حصولهم على تلك الفرصة. ان بوسعنا أن نفعل ذلك. ومن أجل أطفالنا يجب أن نفعل ذلك. وسنعمل ذلك اذا عملنا معا وتعاوننا.